



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بيان الجزائر-

خلال أشغال الدورة السادسة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة
الذرية

يلقيه معالي وزير الطاقة والمناجم

السيد: محمد عرقاب

فينا، 26 سبتمبر 2022

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم، باسم وفد بلادي وأصالة عن نفسي، عن تهاني الحارة لبلدكم، إيطاليا الصديقة، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة وكلي ثقة في قدرتكم على تولي هذه المهمة بمهنية واقتدار.

كما لا يفوتني أيضا أن أوجه تهاني الحارة لأعضاء مكتبكم الموقر وأن أؤكد لكم دعم وفد بلادي وتعاونيه الكامل لنجاح اشغال مؤتمرنا هذا.

ولا يفوتني إسداء الشكر للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسي، على بيانه الافتتاحي وأن أعرب له ولأمانة الوكالة عن امتناننا الكبير لجهودهم المبذولة لتحضير هذه الدورة وعلى جهوده في تعزيز دور الوكالة لا سيما الاستخدامات السلمية للذرة خدمة للأمن والتنمية.

كما يسر وفد بلادي أيضا أن يرحب بانضمام اتحاد سانت كيتس ونييفيس ((Saint Christophe et – Nièves ومملكة تونغ (Royaume des Tonga) كأعضاء جدد في الوكالة.

السيد الرئيس،

تجدد الجزائر تمسكها بمهام الوكالة في إطار معاهدة منع الانتشار النووي وتدعو إلى بذل جهد أكبر لتحقيق التوازن بين

الركائز الثلاث للمعاهدة: تعزيز الاستخدامات السلمية، الأمان والأمن النوويين، والضمانات.

إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وإنشاء المرافق المتصلة بهذا المجال، يتطلب وجود منظومة مناسبة لضمان معايير الأمان والأمن النوويين اللازمة. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلادي عاليا دور الوكالة في تعزيز ثقافة الأمان والأمن النوويين وكذا المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية من أجل تكوين الكفاءات الوطنية في هذا المجال وتعزيز البنية التحتية للحماية المادية للمنشآت والمواد النووية. كما تولي الجزائر أهمية خاصة لتكوين وتوعية موظفي المؤسسات والهيئات الوطنية التي تتصل أنشطتها بالأمان والأمن النوويين.

وفي توافق تام مع التزاماتها المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين، فقد صادقت الجزائر على جميع الصكوك المتعلقة بالأمن النووي وتغتتم هذه الفرصة لتجدد التأكيد على الأهمية التي يكتسبها الانضمام العالمي لجميع هذه الصكوك القانونية الدولية. كما تدعو الجزائر الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وتؤكد مرة أخرى على أهمية دور الوكالة في تحقيق هذه الغاية.

ولا تفوتني الإشادة، في هذا الصدد، بتنظيم مؤتمر الأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المنعقد بفيينا في الفترة الممتدة من 28 مارس إلى 1 أبريل 2022، والذي سمح بإجراء نقاش ثري ومثمر وتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بين المشاركين.

كما تعتبر الجزائر نظام التحقق التابع للوكالة عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي وتود أن تجدد التأكيد على ثقتها الكاملة في أمانة الوكالة في إطار أداء مهامها القانونية المتعلقة بالتفتيش.

وفي هذا السياق، يأخذ وفد بلادي علما بالتقدم المحرز في تعزيز وتحسين فعالية نظام الضمانات ويشجع الوكالة على مواصلة هذا الجهد وفقا لنظامها الأساسي وقرارات المؤتمر العام ذات الصلة. كما تجدد بلادي دعمها لسلطة الوكالة في هذا الخصوص كمؤسسة مؤهلة لتولي مسائل التحقق وتدعو لإضفاء الطابع العالمي على نظامها المتعلق بالضمانات باعتباره أداة فعالة لعدم الانتشار النووي.

ووفقا للالتزامات والتعهدات المتخذة في إطار المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد أبرمت الجزائر سنة 1996 اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة تخضع بموجبه منشآتها النووية إلى عمليات تفتيش دوري من قبل مفتشي الوكالة. وقد أكدت بعثات التفتيش الدورية التابعة للوكالة على الدوام على امتثال الجزائر للالتزامات بموجب المعاهدة.

وأود أن أؤكد هنا أيضا على علاقة التعاون والثقة التي تميز علاقة الجزائر بإدارة الضمانات في الوكالة في إطار تنفيذ اتفاقية الضمانات الشاملة.

وتبقى الجزائر على قناعة بأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى تعد عناصر أساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإذ تأسف الجزائر لعدم توصل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في أغسطس الماضي، إلى اتفاق بشأن وثيقته الختامية، فإنها تعتبر بأن هذه الحقيقة لا ينبغي أن تشكل في جدوى وأهداف المعاهدة نفسها أو في المكاسب المحققة في إطار مؤتمرات الاستعراض السابقة.

وعلى الرغم من الخطوات العديدة التي تم اتخاذها نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تبقى الجهود المبذولة بعيدة عن الوصول لهذا الهدف مما يرسخ التأكيد على أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية وتظل تعددية الأطراف أفضل أداة لتجسيد نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ السنة الماضية وبجاح تنظيم المؤتمر الأولى للدول الأطراف فيها المنعقد في يونيو الماضي. إن هذه المعاهدة، التي أبرمت تحت رئاسة الجزائر للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي وقعت عليها بلادي، تقدم الإجابات المناسبة للعواقب الإنسانية والبيئية لهذه الأسلحة وتشكل خطوة جادة نحو الوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

كما تعد الجزائر أيضا طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) وكذا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، ترى الجزائر بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، عملا بالمادة الثامنة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يساهم بشكل فعال في توطيد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتعزيز نظام عدم الانتشار وتحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

وتود الجزائر أن تؤكد مجدداً على أهمية وصلاحيّة الهدف من قرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة لعام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النوويّة وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط باعتباره مطلباً ثابتاً ويحظى بالأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وعليه، تظلّ الجزائر متمسّكة بهذا الهدف كعنصر أساسي لاستقرار وأمن بلدان المنطقة وتعتبر بأن تحقيقه يشكل عاملاً من شأنه أن يرسخ ويعزز السلام والأمن على المستوى الإقليمي والدولي.

كما لا يفوتني أن أذكر بالتحديات الماليّة التي تعترض تنفيذ أنشطة التعاون التقني في السنوات الأخيرة. وعليه، ينبغي أن يشجّع مؤتمرنا الموقر هذا الدول الأعضاء، القادرة على ذلك، لا سيما البلدان المتقدمة، على زيادة دعمها الرامي إلى تعزيز القدرات التقنيّة والماليّة للوكالة، من خلال تزويد صندوق التعاون التقني بموارد ماليّة كافية، مؤكّدة ومتوقّعة، بما يمكنها من تنفيذ أنشطتها المتنوعة في مجال ترقية التطبيقات المتعلّقة بتوليد الطاقّة والتطبيقات غير المتصلة بها.

وحرصاً منها على هذا الجانب، فقد اعتادت الجزائر على الوفاء بشكل كامل وفي الوقت المناسب بجميع التزاماتها الماليّة تجاه الوكالة بما في ذلك مساهمتها في صندوق التعاون التقني.

السيد الرئيس

يشكل التّنام هذه الدورة فرصة متجدّدة لاستعراض التّقدم الذي أحرزته الوكالة منذ الدورة الماضيّة في مختلف المجالات التي تقع ضمن اختصاصاتها والنظر في آفاق تقوية التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعزيز مساهمة الطاقّة الذرية في السلم والتنمية المستدامة. في هذا

السياق، يشكل التقرير السنوي 2021، الذي يلخص إنجازات الوكالة في إطار المهام المنصوص عليها في نظامها الأساسي ووفقا لقرارات المؤتمر العام، مساهمة معتبرة لتسهيل مداولاتنا.

كما تغتنم الجزائر هذه السانحة لتعرب عن تقديرها للمدير العام على اختياره الحكيم بتكريس طبعة المنتدى العلمي لهذه السنة لإشكالية الولوج إلى الرعاية الصحية من السرطان، تحت موضوع "أشعة الأمل: العلاج من السرطان للجميع".

وفي هذا الصدد، أود أن أجدد ترحيب الجزائر بمبادرة المدير العام "أشعة الأمل" التي تم إطلاقها بأديس أبابا على هامش أشغال القمة الخامسة والثلاثين للاتحاد الأفريقي المنعقدة في فبراير من هذا العام والتي تهدف إلى سد الثغرات المسجلة في مجال رعاية مرضى السرطان، انطلاقا من إفريقيا، أين تتعدم مرافق العلاج الإشعاعي في العديد من بلدانها أو تتواجد فيها بشكل غير كافي. كما تود الجزائر أن تؤكد، من هذا المنبر، على التزامها التام بدعم جهود الوكالة في إطار هذه المبادرة والمساهمة بفعالية في تحقيق أهدافها.

إن الجزائر التي تنوه مجددا بالمساهمة الكبيرة للوكالة، من خلال برنامج التعاون التقني، في المساعدة على توفير خدمات علاج متقدمة للسرطان، على استعداد كامل لإتاحة خبرتها وبنيتها التحتية من أجل تجسيد أهداف مبادرة "أشعة الأمل" والاستمرار في مرافقة الدول الإفريقية في هذا الميدان على النحو الذي دأبت عليه منذ عقود.

وفي هذا الخصوص، أود التأكيد على المساهمة القيمة للمركز الإقليمي المعين في إطار AFRA للتكوين في مجال الطب النووي بباب الواد بالجزائر العاصمة، في جهود الوكالة الهادفة إلى

تعزيز قدرات البلدان الافريقية في مجال الطب النووي، والذي تتطلع الجزائر لمرافقة الوكالة في تصنيفه كمركز إقليمي متعاون في إطار مبادرة "أشعة الأمل".

وتجسيدا منها لدعمها الفعلي لهذا المشروع، يسعدني الإعلان عن جاهزية بلدي لتحمل تغطية مصاريف التكوين الخاصة بالدورة الاولى التي ستنظمها الوكالة بالجزائر في إطار مبادرة "أشعة الأمل"، والتي ستتيح لأربعة (04) تقنيين في الطب النووي من جمهورية بنين الصديقة بمتابعة دورة تكوين طويلة الأجل ستمتد هذه السنة والسنة المقبلة.

وتشجع الجزائر، في إطار سياسة عامة شاملة، على زيادة مشاركة المرأة في المجال النووي في سياق التوجه نحو تقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز المنظور الجنساني على المستويين الإقليمي والعالمي في القطاع النووي.

وفي هذا المجال، أود التنويه بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لإطلاق برامج مركزة على غرار برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا كوري " Marie Sklodowska-Curie (MSCFP) " ودعمها المستمر للشبكة العالمية للنساء في المجال النووي (WiN Global).

كما لا يفوتني أيضا أن أحيي المبادرات الاخرى للمدير العام للوكالة لا سيما مشروع (ZODIAC) و (NUTEC Plastics) اللذين أتمت الجزائر تعيين منسقيها ومخبرها الوطنية ذات الصلة بهما إضافة إلى مشاريع ReNuAL و ReNuAL+ و ReNuAL2 المتعلقة بتجديد وتحديث مخابر الوكالة المتواجدة بـ " SEIBERSDORF ".

وبهذه المناسبة، تجدد الجزائر التتويه بشكل خاص بالدور البارز لهذه المخابر، التي تحتفل هذا العام بالذكرى الستين لتأسيسها، وتؤيد الخطوات التي اتخذتها الوكالة لتجديدها وتحديثها بالنظر إلى دوها الرائد الذي يدخل في صميم المساعدة الفنية وبناء القدرات وجهود البحث لصالح البلدان النامية.

السيد الرئيس،

تعتبر الجزائر أن مهام الوكالة الهادفة إلى ضمان الاستخدام السلمي والأمن للذرة وتعزيز تطبيقات التقنيات النووية ذات مساهمة مهمة في التنمية المستدامة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجددا على الأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر للدور الريادي الذي تلعبه الوكالة كمؤسسة تعنى بتجسيد أهداف المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما من خلال برنامج التعاون التقني (PCT) الذي يمثل الآلية الأساسية لمساعدة الدول الأعضاء على بناء وتعزيز والحفاظ على قدرتها على استخدام التكنولوجيا النووية بطريقة آمنة ومؤمنة ومستدامة.

كما تؤكد الجزائر على أهمية البرنامج الإطاري الوطني للفترة 2018-2023 كأداة تهدف إلى تعميق التعاون التقني بين الجزائر والوكالة ويود الإشارة إلى التنسيق الوثيق مع امانة الوكالة من أجل إعداد البرنامج الإطاري الوطني للفترة 2024-2029 تحسبا لتوقيعه العام المقبل.

وفي هذا السياق، تشيد بلادي بالمستوى الجيد لتنفيذ أنشطة برنامج التعاون التقني مع الوكالة والذي لم تكن لنتائج الهامة ان

تتحقق لولا تفاني موظفي إدارة التعاون التقني، لا سيما شعبة أفريقيا، ونظرائهم الجزائريين المكلفين بتنفيذ المشاريع.

إن تقديرنا لهذه الجهود يرتبط بشكل خاص بالأداء المسجل في مواجهة الصعوبات الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية المتصلة بجائحة Covid-19 والتكيف مع تداعياتها بالشكل الذي سمح بالتحكم إلى مدى بعيد في آثارها على تنفيذ برنامج التعاون التقني.

كما أن برنامج التعاون التقني 2022-2023 الذي تم إعداده بالتنسيق مع القطاعات الوطنية المعنية والذي يغطي قطاعات الصحة البشرية والإنتاج الحيواني والموارد المائية والأمان النووي، يعكس الأولويات الوطنية المحددة في البرنامج الإطاري الوطني.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجدد وفد بلادي الإعراب عن ارتياحه للأولوية التي تواصل الوكالة إيلاءها لأفريقيا في عديد المجالات كالأغذية والزراعة، والصحة والتغذية، وتطوير وإدارة المعرفة النووية، والأمان، والمياه والبيئة، والطاقة والتطبيقات الصناعية، وكذلك تكنولوجيا الإشعاع.

كما أن اتفاق AFRA الإقليمي، الذي وافقت الجزائر سنة 2020 على مراجعته، يمثل مساهمة كبيرة في تعزيز واستدامة التعاون الإقليمي.

وإذ ترحب الجزائر بقبول كل من الكاميرون وليسوتو وبوركينا فاسو والسودان مؤخراً لاتفاق AFRA المراجع، فإنها تغتنم هذه الفرصة لحث الدول الإفريقية الأعضاء التي لم تودع بعد صك قبولها لهذه المراجعة على القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وترحب الجزائر أيضا بتنظيم ندوة المراجعة رفيعة المستوى الثانية المزمع انعقادها شهر ديسمبر المقبل في أسوان بمصر، والتي ستشكل فرصة للأطراف في الاتفاقية للاتفاق على المبادئ التوجيهية لتحسين إدارة وفعالية AFRA ووضع خارطة طريق وأهداف واضحة للاتفاقية استنادا لدورها كأداة أساسية لتعزيز الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية للتنمية في إفريقيا.

إن الجزائر، التي تشارك بشكل فعال في تنفيذ مختلف الأنشطة الإقليمية لا سيما من خلال مراكزها الجهوية المعيّنة في إطار AFRA وكذا التظاهرات الإقليمية التي تستضيفها، تدعم أيضا مبادرات اللجنة الأفريقية للطاقة النووية "AFCONE" في إطار خطتها الاستراتيجية، وترحب بجهود التآزر مع AFRA لتعزيز الاستخدامات السلمية المثلى والأمنة للطاقة النووية خدمة لتعزيز التعاون العلى المستوى الجهوي.

وقد انعكس هذا الالتزام، الذي يندرج ضمن صميم التعاون جنوب-جنوب والتضامن الثلاثي، بشكل خاص، من خلال استقبال أكثر من 700 خبير وأخصائي إفريقي بالجزائر خلال العقد الماضي، بين مشاركين في دورات تكوينية وورشات عمل ومستفيدين من منح تكوينية إقليمية لفائدة تقنيين وخبراء أفارقة. كما قدمت الجزائر، خلال نفس الفترة، خدمات متعددة من خلال ما يقارب 300 خبير ومحاضر جزائري لفائدة العديد من البلدان الأفريقية.

كما ترحب بلادي بتنظيم المؤتمر الوزاري الدولي حول الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين المزمع انعقاده الشهر المقبل بواشنطن، والذي ستشارك فيه الجزائر. إن هذا اللقاء سيشكل

منتدى للمشاركة في حوار رفيع المستوى حول دور الطاقة النووية في الانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة من أجل المساهمة في التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغيرات المناخ.

وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة للإشادة بالتزام الوكالة ومديرها العام بمساهمة قوية للطاقة النووية خلال جلسات النقاش رفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP26) المنعقد بغلاسكو سنة 2021. كما يتطلع لتعزيز هذه المشاركة خلال الجلسات المنتظر تنظيمها بمناسبة انعقاد الدورة الـ 27 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ شهر نوفمبر القادم بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

وفي هذا الصدد، تؤكد الجزائر على قناعتها الراسخة في اعتبار الطاقة النووية بديل مهم وموثوق للوقود الأحفوري قادر على تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه فقد شرعت الجزائر في بناء استراتيجية وطنية منسجمة لإدماج الطاقة النووية في مزيج الطاقة والعمل على تقوية النظام التشريعي والتنظيمي الوطني بما يتوافق مع متطلبات التكنولوجيا النووية والالتزامات الدولية ذات الصلة. كما نشير إلى أن مسار اتخاذ القرار ذي الصلة يتواجد في مراحل جد متقدمة.

وعليه، وفي إطار التزاماتها الدولية، اعتمدت الجزائر في عام 2019 قانوناً ينظم الأنشطة النووية وأنشأت الهيئة الوطنية للأمان والأمن النوويين، والتي باشرت عملها اعتباراً من هذه السنة على أن تعنى بمسؤولية السهر على ضمان الامتثال وتطبيق

تدابير الأمان والأمن النوويين وقواعد الحماية من الإشعاع على النحو المحدد في أحكام القانون ونصوصه التطبيقية.

وتتطلع الجزائر لمرافقة الوكالة في هذا المسار من خلال دعم هذه الهيئة في تجسيد اهدافها

وشكرا لكم، سيدي الرئيس، على كرم الإصغاء.